

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز : مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠١٤/٢/١١ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار رقم ٢٠١٣/١٤٢٤ الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٨ وخلاصته إعلان عدم مسؤولية المميز ضده عن جناية هناك العرض المسندة إليه لعدم توافر القصد الجرمي بحقه .

ويتلخص سبب التمييز بما يأتي :

جاء القرار المطعون فيه مشوباً بعيب القصور في التعليل والتسبيب ذلك إن المحكمة اعتمدت بشكل رئيسي في الواقعة التي توصلت إليها على أقوال المميز ضده واستبعدت أجزاء كبيرة من شهادات شهود النيابة دون أن تذكر حتى غنها استبعدت هذه الأقوال وبالتالي دون أن تعلل مثل هذا الاستبعاد على سبيل المثال ورد في أقوال المجني عليها (شلحني أواعي وأشارت إلى منطقة فرجها وأشارت إلى قيامه بتحريك يده على فرجها ومثلت العملية) الأمر الذي تنتفي معه مسألة حسن النية تماماً .

الطلب :

أولاً : قبول التمييز شكلاً .

ثانياً : وفي الموضوع نقض القرار المميز .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية بتاريخ ٢٠١٤/٣/٦ تحت رقم ٣٤٠/٢٠١٤/٤/٢ طالباً فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة وبموجب قرارها رقم ٢٠١٣/١٢٣٣ بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ قد أحالت إلى محكمة الجنايات الكبرى المتهم :

ليحاكم لديها بعد أن أسندت إليه التهمة التالية :

جناية هتك العرض طبقاً لأحكام المادة ٢٩٩ عقوبات وبدلالة المادة ٣٠٠ من القانون ذاته .

تتلخص وقائع هذه الدعوى وكما وردت بإسناد النيابة العامة في أن المتهم يعمل سائق باص في مدرسة والتي تدرس فيها المجني عليها مواليد ٢٠٠٨/١٠/٢٠ م وفي ظهر يوم ٢٠١٣/١٠/٦ وأثناء ركوب المجني عليها مع المتهم قام بإيصال جميع الطلاب وانفرد بالمجني عليها ونزع عنها بنطالها وبلوزتها ،وحسس على فخذيها وفرجها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى بعد أن تشكلت لديها الدعوى رقم ٢٠١٤/١٢٥ وبعد استكمال إجراءاتها والاستماع للبيانات توصلت إلى : إن الوقائع الثابتة فيها كما خلصت إليها وقنعت بها وارتاح إليها ضميرها واستقرت في وجدانها وبحدود ما تقنع به تتحصل في أن الطفلة ، وولودها بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٠ كانت تدرس في روضة لواقعة في مدينة الزرقاء وأنها كانت تذهب إلى الروضة وتعود منها إلى منزل أهلها بواسطة باص الروضة .

وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٦ ولدى عودة الطفلة إلى منزل أهلها بواسطة باص الروضة الذي كان يقوده المتهم وبسبب مغادرة معلمة الجولة من الباص قبل إيصال الطفلة إلى منزل أهلها وبقاء الطفلة لوحدها بالباص لاحظ المتهم بأن بنطلون الطفلة ساحل فأقدم على ترتيب ملابسها ورفع بنطلونها وأثناء قيام المتهم برفع بنطلون الطفلة لامست يده فخذها من الأمام ، ولدى عودة الطفلة إلى المنزل أخبرت شقيقتها بأن

بنطلونها كان ساحلاً وأن سائق الباص زبطه لها فقامت الشاهدة بإخبار شقيقها الشاهد بالأمر حيث توجه الأخير وبرفقته الشاهدتين إلى الروضة وهناك التقى بالمتهم الذي أقر بأنه رفع بنطلون الطفلة فقط ، وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

التطبيقات القانونية :-

وحيث إن جريمة هتك العرض هي من الجرائم القصدية ويقوم ركنها المعنوي على العلم والإرادة وهو علم الجاني بارتكاب هذه الجريمة وإرادة الفعل والنتيجة ، أي أن تتجه إرادة الجاني لإحداث الفعل والنتيجة الجرمية المترتبة على هذا الفعل وذلك بإيقاع الاعتداء على مواطن العفة التي يجرم القانون الاستطالة إليها .

وحيث إن النية الجرمية من المسائل الباطنية التي يضمهرها الجاني في نفسه ولا يُظهرها إلا أنه يمكن الاستدلال عليها من خلال طبيعة الأفعال التي قارفها الجاني ومن ظروف الدعوى وملابساتها .

وبرجوع المحكمة لما ثبت لها من وقائع وجدت إن المتهم قام برفع بنطلون الطفلة وترتيب ملابسها كان بسبب مشاهدته لبنطلون الطفلة ساحل وأنه وأثناء ترتيب ملابس الطفلة ورفع بنطلونها لامست يده فخذها من الأعلى وهذا ما أكدته الطفلة بشهادتها أمام المحكمة عندما ذكرت بأنها ذكرت لشقيقتها بأن بنطلونها كان ساحلاً وأن المتهم زبط لها ملابسها ورفع بنطلونها ، وأن المحكمة تستدل من هذه الأفعال على أن نية المتهم لم تتجه إلى هتك عرض الطفلة أو الاستطالة إلى مناطق عفتها ولو أن بنطلون الطفلة لم يكن قد سحل لما قام المتهم بترتيب ملابسها ورفع بنطلونها للأعلى الأمر الذي يتعين معه عدم مسؤولية المتهم عن التهمة المسندة إليه والإفراج عنه فوراً .

وبتاريخ ٢٠١٤/١/٢٨ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها في الدعوى رقم ٢٠١٤/١٢٥ الذي تضمن ما يلي :

عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة عدم مسؤولية المتهم عن جنائية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته لعدم توافر القصد الجرمي بحقه والإفراج عنه فوراً ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً بداعٍ آخر .

وعن سببي التمييز نجد إن محكمة الموضوع تستقل بتقدير البينة ووزنها والأخذ بما يستقر في وجدانها ويطمئن له ضميرها والالتفات عن الباقي وإن لها كذلك وفي سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بجزئية من الدليل الواحد والالتفات عن الباقي ودون معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية من محكمتنا ما دام أن استخلاصاتها لواقعة الدعوى جاءت مستمدة من بيانات قانونية ثابتة لها ما يؤيدها وتؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها .

وفي الحالة المعروضة نجد إن محكمة الجنايات الكبرى ووفق قناعتها المستمدة من البينة والتي ركنت إليها في تكوين عقيدتها ودلت عليها وضمنت قرارها فقرات منها خلصت إلى أن ما قام به المتهم من أفعال تمثلت بقيامه بترتيب ملابس الطفلة التي كانت تتركب معه بالباص العائد لروضة - الزرقاء كونه سائق الباص والطفلة وأحد طلاب الروضة المذكورة وأثناء رفع بنطلون الطفلة الذي كان (ساحل) لامست يده فخذ الطفلة من الأمام .

وحيث إن وقائع الدعوى وملابساتها تشير إلى أن نية المتهم لم تتجه إلى الاستطالة إلى عورة المجني عليها أو أماكن العفة لديها ، فإن مؤدى ذلك انهدام ركن القصد الجرمي لديه مما يتعين معه إعلان عدم مسؤوليته من الجرم المسند إليه وكما انتهى لذلك القرار المميز .

لذلك وبالبناء على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ١ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٦/٢٠١٤ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / س . هـ